



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة الحادية والأربعون

روما، 22-29 يونيو/حزيران 2019

التقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة/
خطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

أثنت الدورة الأربعون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في يوليو/تموز 2017 على جهود المنظمة لمساهمتها المتواصلة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) ورصدها ومتابعتها واستعراضها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وقدمت توجيهات إلى كل من الأمانة وأعضائها.

وتعمل المنظمة مع البلدان لرفع عدة تحديات إنمائية مترابطة مشتركة بين أهداف التنمية المستدامة. ويبرهن العديد من البلدان عن التزام سياسي قوي ويستعين بأهداف التنمية المستدامة لتحديد الفرص والتحديات من أجل تحقيق التغيير التحويلي. بيد أنّ التقدم قد كان بطيئاً على صعيد ترجمة مطامح أهداف التنمية المستدامة إلى خطط إنمائية وطنية قابلة للتطبيق تساهم الأغذية والزراعة فيها.

ويستوجب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعزيز القدرة على وضع سياسات متكاملة ودعمها، وجمع البيانات وتحليلها وإرساء شراكات متينة بين أصحاب المصلحة المتعددين كفيلة بدعم الالتزام الاجتماعي بكامله وحشد وسائل للتنفيذ ولا سيما التمويل والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق وتنمية القدرات. وتسألط هذه الوثيقة الضوء على التحديات الرئيسية وتعرض بإيجاز العمل الجاري للمنظمة، وتقتح طرقاً يمكن للمنظمة من خلالها تعجيل الجهود لكي تعزز دعمها لأعضائها في تحقيق الرؤية الطموحة للتنمية المستدامة لخطة عام 2030.



MZ352/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى:

- 1- **التذكير** بأن للأغذية والزراعة مكانتهما في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولا سيما بالنسبة إلى القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع وكافة أشكال سوء التغذية، وإعادة التوازن المستدام بين البشر والكوكب، وبأن قطاعي الأغذية والزراعة يساهمان مساهمة ملموسة في ما لا يقل عن 14 هدفاً من أصل أهداف التنمية المستدامة الـ17؛
- 2- **والإعراب عن قلقه** بشأن تزايد معدلات الجوع وسوء التغذية والسمنة وتركز الفقر في المناطق الريفية واستمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية وتدهور الموارد الطبيعية أو استمرار استنزافها في العديد من المواضيع والخسارة الملحوظة في التنوع البيولوجي العالمي؛
- 3- **والاعتراف** بأن الإجراءات المعجلة والمعززة ضرورية لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وتشجيع الأعضاء على إدراج الأغذية والزراعة في الخطط الوطنية وعملية البرمجة القطرية المنشطة للأمم المتحدة، كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 4- **والأخذ علماً** بالتقدم الذي أحرزته منظمة الأغذية والزراعة من خلال برامجها الاستراتيجية دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها ومتابعتها واستعراضها على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- 5- **وتشجيع** المنظمة، في سياق برامجها الاستراتيجية والعملية الجارية لإصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على تعزيز دعمها للأعضاء في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها واستعراضها، عبر:
 - (أ) تعزيز تقديم دعم متكامل على مستوى السياسات إلى الأعضاء بما يتماشى مع مبادئ المنظمة والأمم المتحدة ومعاييرهما؛
 - (ب) ومساعدة الأعضاء في بناء قدراتهم على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها من أجل صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة، ولا سيما فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
 - (ج) ودعم الأعضاء وشركائهم في تطوير شراكات من أجل حشد وسائل للتنفيذ وتقديمها، بما في ذلك التكنولوجيا، وتوفير أطر تمكينية لتحسين العمل الجماعي على المستويات كافة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
 - (د) ووضع نماذج جديدة للأعمال من أجل الربط بين سياسة المنظمة وعملها الفني وبين التمويل والاستثمارات، من خلال الاسترشاد برؤية خطة عام 2030.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Semedo Helena Maria

نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)

الهاتف: +39 06570 52060

أولاً - مقدمة

- 1- أُنْتُ الدورة الأربعون لمؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2017 على جهود المنظمة لمساهمتها المتواصلة في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
- 2- وبوجه خاص، أحاط المؤتمر علمًا بالتقدم المحرز في صياغة المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وتطلّع إلى تلقي تقارير دورية من جانب الأمانة؛ وأوصى بأن تواصل المنظمة تعزيز دعمها لأصحاب المصلحة الوطنيين، بما يضمن بروز الأغذية والزراعة ضمن الأولويات المحددة وطنيًا، فضلاً عن تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على الرصد والإبلاغ؛ وشجّع الأمانة على رصد تقدّم المشاركة في تنفيذ خطة عام 2030 بما في ذلك من خلال تقديم تقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة؛ وأحاط علمًا بالطبيعة المتكاملة للمؤشرات الوطنية والإقليمية والعالمية وشجّع الأعضاء على رفع التقارير بشأن إطار المؤشرات العالمية بحسب ما أيدته اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وشجّع تعزيز الشراكات والتحالفات لدعم حشد الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا.
- 3- أما الاتساق بين الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة وبين أهداف التنمية المستدامة فقد أتاح للمنظمة بأن تضع استراتيجية لدعمها والتزامها تجاه أعضائها ما أدى إلى تعزيز بروز المسائل المتصلة بولاية المنظمة على نطاق خطة عام 2030 كما مكّن المنظمة من استخدام برامجها وأدواتها دعمًا لجهود البلدان باتجاه تأمين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. ومن خلال الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، تساهم البرامج الاستراتيجية للمنظمة في تحقيق 14 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، و36 مقصدًا من مقاصدها و45 مؤشرًا من مؤشراتها الفريدة.¹
- 4- وتعرض هذه الوثيقة نبذة عن التقدم العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأغذية والزراعة، وتعاطي المنظمة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى (القسم الثاني) فضلاً عن مواصلة صياغة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (القسم الثالث). وهي تستعرض التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان على صعيد الاستفادة من قدرات قطاعي الأغذية والزراعة لأجل التنمية المستدامة (القسم الرابع)، وتحدد القدرات الرئيسية المطلوبة لتحويل قطاعي الأغذية والزراعة وتعجيل وتيرة مساهمتهما في خطة عام 2030، وتوجز الأنشطة الرئيسية للمنظمة التي نفذتها دعمًا للبلدان الأعضاء (القسم الخامس). وتُختتم هذه الوثيقة بإجراءات مقترحة للبلدان وللمنظمة في ما خص المضي قدمًا (القسم السادس).

¹ <http://www.fao.org/3/my734ar/my734ar.pdf>

ثانياً - التقدم العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

5- على الرغم من أن المجتمع الدولي يواصل إحراز التقدم في بعض المجالات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة كافة²، فإن المستوى العام للتنفيذ ووتيرته ليسا بكافيين لتحقيق خطة عام 2030³ ومن الضروري تعجيل وتيرة العمل ليتمكن قطاعا الأغذية والزراعة من تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان العالم الآخذ عددهم في التزايد وصون التنوع البيولوجي وقاعدة الموارد الطبيعية التي تركز عليها النظم الغذائية والزراعية المستدامة والقادرة على الصمود.⁴

6- وترجح آخر التقديرات بأنّ الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في تزايد مع تسجيل اتجاهات مثيرة للقلق لكل من نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة.⁵ وعلى الرغم من الزيادة العالمية في إنتاج الأغذية، لا يزال انعدام المساواة في الوصول إلى الغذاء مستمرًا (الهدف 10). وإن الاتجاهات على مستوى الفقر المدقع (الهدف 1) والنزاع (الهدف 16) والمهجرة والتحضر (الهدف 11) تُفاقم تأثيرات الضغط السكاني وموّه، وتقلب الأسعار وانعدام الكفاءة في الأسواق. وبالنسبة إلى سكان المناطق الريفية المعزولة عن العالم وفي العديد من المناطق الحضرية سريعة التوسع، لا يزال الوصول إلى نظم غذائية متنوعة عالية الجودة وصحية (الهدف 3) من الصعوبة بمكان. ناهيك عن أن المنافع الاقتصادية والاجتماعية للتحويل الزراعي والعمالة الريفية (الهدف 8) والصناعة الزراعية (الهدف 9) ليست موزعةً على نطاق واسع. وفي الوقت عينه، يساهم قطاعا الأغذية والزراعة، باعتبارهما من العوامل الحاسمة لاستدامة الإنتاج والاستهلاك (الهدف 12)، في تغير المناخ (الهدف 13)⁶ وفي الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية (الهدفان 14 و 15)⁷ وخسارة التنوع البيولوجي (الهدف 2 والهدفان 14 و 15).⁸

7- بغية بقاء الأغذية والزراعة في صدارة أولويات خطة عام 2030، تواصل المنظمة مشاركتها في المنتديات العالمية والإقليمية لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها إلى جانب مشاركتها الناشطة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعملياتها الإعدادية ما أدى إلى ورود ذكر قطاعي الأغذية والزراعة في الإعلانين الوزاريين للمنتدى في عامي 2017 و 2018.⁹ وبالإضافة إلى ذلك يتم الإبلاغ عن حصيلة مناقشات اللجان الفنية للمنظمة ومؤتمراتها الإقليمية وأجهزتها الدستورية المختارة بوتيرة سنوية كمساهمات في المنتدى، وقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة بصورة تدرجية في مداولاتها. وعززت

² تواصل البلدان خفض نسبة انتشار الفقر المدقع (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4) والتمكن من خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال (الهدف 3).

³ تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018. الأمم المتحدة، 2018.

⁴ *The Future of Food. Alternative Pathways to 2050*. منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

⁵ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018. منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2018.

⁶ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2016. منظمة الأغذية والزراعة، 2016.

⁷ حالة الغابات في العالم في 2018. منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

⁸ حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم، 2019. منظمة الأغذية والزراعة، 2019.

⁹ https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/HLS/2017/1&Lang=A

(E/HLS/2017/1) - الإعلان الوزاري لعام 2017)

https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/HLS/2018/1&Lang=A

(E/HLS/2018/1) - الإعلان الوزاري لعام 2018)

المنظمة مشاركتها في التحضيرات لمنتدى الإقليمى للتنمية المستدامة التي عقدتها اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل إضفاء وجهة نظر إقليمية على تقدم الاستعراض ومناقشات السياسات بما يشمل مواءمة خطة عام 2030 مع أولويات وأطر السياسات المتفق عليها إقليمياً.

ثالثاً - المنظمة بصفتها راعية لـ 21 مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة

8- اضطلعت المنظمة بمسؤولياتها كوكالة راعية لـ 21 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عبر ستة من تلك الأهداف. وقد استمرت المنظمة في التعامل مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حيث شاركت في النقاشات بشأن الإبلاغ العالمي للبيانات وتنمية القدرات وحشد الموارد والحوكمة الإحصائية الدولية.¹⁰

9- خلال السنتين الماضيتين، استكملت المنظمة الصياغة المنهجية لتسعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. واعتباراً من مارس/آذار 2019، أصبحت للمؤشرات الـ 21 كلها الواقعة تحت رعاية المنظمة منهجيات دولية راسخة. وفي عام 2019 قدمت المنظمة بيانات وسرديات لـ 16 مؤشراً أبلغ عن 5 منها للمرة الأولى، وقد استعين بتلك المساهمات لتحديث قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ولإعداد التقرير المحلي العالمي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019. وسوف يركز عمل المنظمة المستقبلي بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على تفصيل البيانات وعلى وضع مؤشرات متكاملة للقطاع الخاص ولرصد المشاريع.

رابعاً - التحديات الرئيسية على المستوى القطري

10- برهنت البلدان عن التزام سياسي قوي بتنفيذ خطة عام 2030 وقد قامت بوضع استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة، كما أرسيت آليات تنسيق مؤسسية وفي ما بين القطاعات، واشتركت في الحوار مع أصحاب المصلحة المعنيين. إلا أن البلدان تواجه أيضاً تحديات خطيرة في ترجمة مطامح خطة عام 2030 إلى خطط وبرامج إنمائية وطنية قابلة للتنفيذ. فكثيراً ما كانت الترتيبات الجديدة أضعف من أن تتيح تنفيذ استراتيجيات متكاملة معقدة. وهي تواجه صعوبات بسبب ضرورة تقييم أواصر التكافل - أي التآزر والمقايضة - وإدارتها بين الأهداف والغايات، ومواءمة الإجراءات والسياسات عبر القطاعات والطبقات الحكومية.

11- وبالإضافة إلى ذلك، فشل العديد من البلدان في حشد "وسائل التنفيذ" اللازمة إلى جانب النقص في أموال الاستثمارات ذات الأهمية الحيوية لتحقيق التغيير التحويلي.¹¹

¹⁰ <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/>

¹¹ *Financing for Sustainable Development Report 2019*. فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. 2019.

12- والأهم هو أنه على الرغم من بروز دور الأغذية والزراعة في خطة عام 2030 في ما خص تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، فهذا الدور لا يحظى في معظم الأحيان بالاعتراف الكامل به في الخطط والميزانيات الوطنية أما ضمن البلدان فنادرًا ما تكون الوزارات المختصة المعنية بالأغذية والزراعة مشاركةً بالكامل في العمليات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة ينبغي للبلدان أن تستفيد من تعميم بعدي الأغذية والزراعة في عملية البرمجة القطرية للأمم المتحدة من خلال إطار الأمم المتحدة للتنمية القطرية المستدامة الجديد، من أجل حمل البيانات القابلة للاستخدام ودعم السياسات والأدوات التقنية والشراكات والموارد، على الارتقاء بالعمل الوطني وإدامته.

خامسًا - دعم تحويل الأغذية والزراعة على مستوى البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

13- حدّد الأمين العام أربع قدرات ينبغي تعزيزها لكي تتمكن الأمم المتحدة من توفير الدعم اللازم إلى البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: ألا وهي تحسين جمع البيانات وتحليلها؛ ودعم السياسات المتكامل؛ وتعزيز القدرة على دعم الشراكات وإدامتها من أجل تقديم وسائل التنفيذ؛ والقدرة على حشد التمويلات والاستثمارات المعززة بشكل ملحوظ من أجل حفز التغيير التحويلي¹².

14- وتتمتع المنظمة بصفتها وكالة متخصصة بوظائف وبرامج كاملة المقومات في كل من تلك المجالات، وهي ترأس الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحسين القدرات المتصلة بالأغذية والزراعة.

ألف - جمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة

15- إن كمية المعلومات المطلوبة لرصد خطة عام 2030 ومؤشراتها الفردية الـ232 لأهداف التنمية المستدامة أكبر من أن تتحملها القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من التحسن الشامل في الإبلاغ على الصعيد العالمي، لا تزال تغطية البيانات المتعلقة بأهداف الأغذية والزراعة ضعيفة جدًا. ولم يكن التقدم الأخير على صعيد إتاحة البيانات بكافٍ لضمان قدرة غالبية البلدان، ولا سيما النامية منها، على رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأغذية والزراعة. وينبغي للبلدان أن تتوسع أكثر، وفي حالات كثيرة أن تنشئ أطرًا مؤسسية جديدة وأن تجمد الموارد البشرية والمالية المطلوبة من أجل جمع البيانات وتحليلها ونشرها لرصد أهداف التنمية المستدامة وتقييمها.

16- وبالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة، قدّم مكتب كبير الإحصائيين في المنظمة مساعدةً وافيةً لتعزيز قدرات الإحصائيين على تناول المؤشرات تحت رعاية المنظمة. وقد تلقى ما مجموعه 80 بلدًا الدعم من خلال تلك الأنشطة.

¹² إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. <https://undocs.org/ar/A/72/684>

باء - تنفيذ سياسات متكاملة

17- بحسب ما أشار إليه تقرير الأمين العام الآنف الذكر، فإن استعراض قدرات المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة قد "بيّن عن نقص في القدرة على إدارة البيانات وعلى توفير مشورة متكاملة على صعيد السياسات." وفضلاً عن ذلك "فإن تعزيز قدرة النظام على إسداء المشورة بشأن السياسات ستكون فائقة الأهمية أيضاً إذ إن الحكومات تطلب أكثر فأكثر الدعم بشأن أفضل سبيل إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها الوطنية وهيكل الحوكمة لديها، والقيام بالمقايضات الضرورية وترتيب أولويات إجراءاتها وتقسيمها."

18- وقد قامت المنظمة من خلال برامجها الاستراتيجية بتعزيز دعوتها إلى تطبيق نهج متعددة القطاعات بالنسبة إلى قطاعي الأغذية والزراعة. وهي تشجع على إقامة حوارات إقليمية ووطنية بشأن قدرة النهج المتكاملة للأغذية والزراعة على تنشيط المشهد الريفي عبر زيادة فرص العمل والمدخول، وخفض التأثيرات في الموارد الطبيعية وتعزيز زيادة القيمة وفرص العمل في تجهيز الأغذية وغير ذلك من أنشطة خارج المزرعة.

19- وتقوم المنظمة بوضع أدوات لتحديد "صلات قائمة" حيوية (التربط والتكافل والمقايضة) بين أهداف السياسات المترابطة في ما بينها والتي تتعلق بالأغذية والزراعة. وقد وقّمت المنظمة بين مطبوعاتها الأساسية وبين خطة عام 2030¹³ فعرضت تحليلاً وافيًا عن العوامل المحركة خلف الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية في ما خص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

20- وقد قامت البرامج الاستراتيجية للمنظمة بوضع نهج متكاملة لتعزيز بيئات السياسات والمؤسسات من أجل تنفيذ أسرع لخطة عام 2030 على المستوى القطري. وشملت آخر المستجدات كلاً من الإطار الاستراتيجي للتصدي للفقر المدقع (البرنامج الاستراتيجي 3) وخطة الأغذية الحضرية (البرنامج الاستراتيجي 4)¹⁴ والشراكة المعززة مع مبادرة "كوكب واحد" وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (البرنامج الاستراتيجي 4)¹⁵ والإطار المؤسسي لدعم السلام المستدام في سياق خطة عام 2030 (البرنامج الاستراتيجي 5)¹⁶ ومجموعة الأدوات الخاصة بنظم الأغذية المستدامة (البرنامج الاستراتيجي 4)¹⁷ والخطوط التوجيهية لتحويل الغذاء والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - 20 إجراءً مترابطاً لتوجيه صناعات القرار (البرنامج الاستراتيجي 2) التي ناقشتها اللجان الفنية للمنظمة.¹⁸

21- وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز لا تزال هناك تحديات كبيرة. فإن صياغة سياسات متكاملة لإحداث التحوّل في قطاعي الأغذية والزراعة تتطلب تجاوز الفكر التقليدي القطاعي في صنع السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة، وإقامة آليات تنسيق مع مؤسسات حكومية أخرى (بما فيها تلك المعنية بالشؤون الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والصحة وسواها)، والتنسيق بين الحكومات المركزية وحكومات المقاطعات.

¹³ <http://www.fao.org/publications/flagships/ar>

¹⁴ <http://www.fao.org/3/CA3151EN/ca3151en.pdf>

¹⁵ <http://www.oneplanetnetwork.org/sustainable-food-system>

¹⁶ <http://www.fao.org/3/i9311EN/i9311en.pdf>

¹⁷ <http://www.fao.org/in-action/food-for-cities-programme/toolkit/introduction/en/>

¹⁸ <http://www.fao.org/3/i9900AR/i9900ar.pdf>

جيم - الشراكات من أجل التغيير التحويلي على المستويات كافة

22- تعترف خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا بأن مطامح أهداف التنمية المستدامة تستوجب نهجًا جديدًا لحشد "وسائل التنفيذ" لا تتضمن فقط التمويل العام والتمويلات الخاصة وإنما أيضًا الوصول إلى الأسواق والعلوم والتكنولوجيا والابتكار فضلاً عن آليات لتشجيع تنمية القدرات. وإن الشراكات المتينة، ولا سيما الشراكات مع القطاع الخاص، هي من الوسائل الأهم لحشد الدعم على المستويات كافة. كما تشكل الشراكات والتحالفات وسيلة رئيسية لضمان عدم ترك أي من المجموعات المنكشفة وأصحاب المصلحة خلف الركب.

23- ويستوجب إطلاق قدرات الشراكات إرساء أو تعزيز آليات مساهمة أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط التشاركية وتنفيذها على مستويات مختلفة، من المحلي إلى الوطني. ويشكل اتساق أهداف الشركاء مع استراتيجيات التنمية الوطنية ومبادئ خطة عام 2030 طريقة قديرة لإطلاق القوى من أجل دفع التغيير التحويلي قدمًا. وبالأخص، ينبغي للشراكات أن تكون سهلة الوصول إلى المجموعات الأضعف ولا سيما الجهات الفاعلة في الأرياف وصغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين والنساء والشباب.

24- وتواصل المنظمة نشر التوعية وحشد الدعم لصالح رؤيتها المتمثلة في القضاء على الجوع مجندة أصحاب المصلحة ومقيمة الشراكات والتحالفات بما فيها التحالفات الإقليمية للبرلمانيين ضد الجوع التي عقدت في مدريد في عام 2018. ويتيح التحالف للبرلمانيين مشاركة تجاربهم وأفضل ممارساتهم في ما يخص تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

25- ومنذ انعقاد المؤتمر الأخير، عززت المنظمة مساهمتها في العديد من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف إحداث تحول في الأغذية والزراعة. وتتضمن الشراكات الرئيسية، عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية الذي يحفز اتخاذ الإجراءات على المستوى القطري من خلال شبكات العمل؛ وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية الذي أطلق في مايو/أيار 2019 والذي يرمي إلى تعبئة جميع أصحاب المصلحة المعنيين دعمًا للدور الأساسي للزراعة الأسرية في تحقيق التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب؛ وبرنامج النظم الغذائية المستدامة المشتركة بين مبادرة "كوكب واحد" وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي ينسق بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين ضمن نهج متكاملة لدفع التحول نحو نظم غذائية مستدامة. وتعمل المنظمة على توسيع نطاق أنشطتها دعمًا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمشاركة في مبادرات تعاونية مع برلمانيين عبر العالم.

26- وقد عززت المنظمة أيضًا الشراكات والعمل على مجالات موضوعية رئيسية للزراعة المستدامة، بما في ذلك في مجالات الزراعة الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخيًا والشراكة العالمية من أجل التربة، والإدارة على مستوى المناظر الطبيعية وخفض مخاطر الكوارث. أما تعزيز المشاركة المفيدة لصغار المنتجين في المجال الإنتاجي لأجل الأسواق فقد برز كوسيلة هامة بشكل خاص لدفع التقدم في تنفيذ غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع ومضاعفة الإنتاجية والمداخيل للمزارعين الأسريين وللرعاة وصيادي الأسماك وحراس الغابات والشعوب الأصلية. وقد عززت المنظمة العمل على تيسير وصول الفقراء إلى الأسواق مع التركيز بقوة على كل من الأسواق "الإقليمية" المحلية، التي يتم فيها إنتاج معظم الأغذية وبيعها في البلدان النامية، فضلاً عن سلاسل القيمة الأطول التي تقدم عائدات أكبر على استثمارات المنتجين.

دال - التمويل والاستثمار

27- يتطلب تحقيق مطامح أهداف التنمية المستدامة تعزيز الموارد المالية بشكل ملحوظ. وعلى حد قول الأمين العام: "من أجل إطلاق تريليونات الدولارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحتاج الحكومات إلى المزيد من الدعم لاستقطاب استثمارات من شتى الأنواع - العامة والخاصة والوطنية والعالمية - وتسخيرها وحشدتها."¹⁹ وتبيّن التقديرات بأنه مع المستويات الحالية للاستثمار العام والخاص تواجه البلدان النامية هوةً في التمويل السنوي تبلغ في المتوسط 2.5 تريليون دولار أمريكي²⁰. أما الحجم الكبير لهوة التمويل فيدعو إلى تحديد آليات جديدة ومبتكرة للتمويل، أهمها التمويل الخاص. وفيما أن المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات العامة لا تزال تشكل أصولاً حيوية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب، فإن تلك الموارد ستكون غير كافية بحد ذاتها لتمكين التغييرات التحويلية التي تدعو إليها خطة عام 2030.

28- يسعى المانحون أكثر فأكثر إلى إيجاد طرق لتسخير الموارد العامة أو التمويل بواسطة المنح من خلال الجمع بين الاستثمارات العامة والخاصة. وي طرح ذلك تحديات خاصة وفرصاً جديدة للمنظمة. ويتمثل التحدي في صياغة واختبار نماذج جديدة للأعمال تكون كفيلة بإعادة تنظيم قدرات المنظمة على الصعيد التقني وعلى صعيد السياسات وإعادة تحديد غاياتها، بطرق قد تساعد في تشجيع الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة للأغذية والزراعة.

29- ومنذ المؤتمر الأخير، تزايد تأثير أهداف التنمية المستدامة في جهود حشد الموارد لدى المنظمة. وقد اتخذت المنظمة إجراءات لتعزيز دعمها للبلدان في إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الاستثمارية القطرية، بما في ذلك الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، ودعمت الحوار مع القطاع الخاص بشأن الموضوع في مجموعة من البلدان.

30- ويتطلب ردم هوة التمويل قيام البلدان بتقدير أدقّ للأنواع المختلفة من الموارد والآليات المالية الضرورية لتحسين الخطط المتسقة والمتكاملة ودعمها المستدام لأجل التنمية الوطنية المستدامة. وبوسع القدرات الراسخة للمنظمة في مجال التحليل الاقتصادي والمالي وتخطيط الاستثمارات أن تُسخر لمساعدة البلدان في تلك المجالات كذلك.

سادساً - الإجراءات التي يقترح على البلدان

وعلى منظمة الأغذية والزراعة اتخاذها

31- إن إحداث تحوّل في قطاعي الأغذية والزراعة لأمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق خطة عام 2030، إذ له القدرة على استئصال الفقر ووضع حد لتزايد انعدام المساواة ووضع حد للجوع وجميع أشكال سوء التغذية واسترجاع التوازن المستدام بين السكان ولكوكب عبر إعادة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية إلى حالتها الأصلية وصونها، والحد من تأثير قطاعي الأغذية والزراعة في المناخ، وتحسين مساهمة الزراعة في التخفيف من وطأة المناخ والقدرة على الصمود بوجهه.

¹⁹ إعادة التنظيم، الفقرة 44

²⁰ التقرير العالمي للاستثمار، 2014 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014.

32- وبناء على الاتجاهات الأخيرة، يتوجب على البلدان والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات معجلة ومعززة من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد يرغب المؤتمر في:

- تشجيع الأعضاء على إدراج الأغذية والزراعة في الخطط الوطنية والعملية المنشطة للبرمجة القطرية للأمم المتحدة كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- والإحاطة علمًا بالتقدم الذي أحرزته المنظمة من خلال برامجها الاستراتيجية دعمًا لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها ومتابعتها واستعراضها على المستوى القطري والإقليمي والعالمي؛
- وتشجيع المنظمة في سياق برامجها الاستراتيجية وإصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، على تعزيز دعمها للأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 ورصدها ومتابعتها واستعراضها من خلال:

- تعزيز تقديم الدعم المتكامل في ما يخص السياسات إلى الأعضاء بما يتفق مع قواعد ومعايير المنظمة والأمم المتحدة؛
- ومساعدة الأعضاء في بناء قدراتهم على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها من أجل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة ولا سيما في ما يخص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- ودعم الأعضاء وشركائهم في إقامة شراكات من أجل حشد وسائل التنفيذ وتقديمها بما فيها التكنولوجيا، وتوفير أطر تمكينية للعمل الجماعي المحسن على الصعد كافة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ووضع نماذج جديدة للأعمال من أجل الربط بين عمل المنظمة في مجال السياسات وعملها الفني وبين التمويل والاستثمار، عبر الاسترشاد برؤية خطة عام 2030.